



مادة ٣ - يكلف الموظفون والقياسون المشار إليهم في الملاحق - أ -
السابقتين استيفاء مسوغات تعيينهم في مدى ستة أشهر من تاريخ العمل بها
بهذا القانون والا اعتبروا مفصولين من وظائفهم .

مادة ٤ - حل وزيرى الأشغال العمومية والمالية والاقتصاد تنفيذ
هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

مدر بهوان الرياضة في ٧ ذي القعدة سنة ١٣٧٥ (١٦ يونيو سنة ١٩٥٦)

رئيس مجلس الوزراء

جمال عبد الناصر حسين

وزير المالية والاقتصاد

عبد المنعم القيسوني

وزير الأشغال العمومية

أحمد عبده الشراوى

قانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٦

تعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢
في شأن جوازات السفر واقامة الأجانب

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء
سلطات رئيس الجمهورية ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ في شأن جوازات السفر واقامة
الأجانب والقوانين المعدلة له ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ؛

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يضاف إلى المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ المشار
إليه مادة جديدة برقم ١ مكررا بالنص الآتى :

مادة ١ مكررا "يجوز لوزير الداخلية بقرار منه أن يوجب على المصريين
والأجانب الحصول على إذن خاص "تأشيرة" للمغادرة الأراضى المصرية".

ويبين في القرار شروط منح الإذن والسلطة التي يرخص لها بمتمده ومدة
صلاحيته وقيمة الرسم الذي يحصل منه على ألا يتجاوز مبلغ جنيه واحد وله
أن يعين بقرارات يصدرها حالات الاعفاء من ضرورة الحصول على الإذن
المشار إليه .

قانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٦

باستثناء بعض موظفى مصلحة المساحة من شروط التعيين

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير
سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتخويل مجلس الوزراء
سلطات رئيس الجمهورية ؛

وعلى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٥ بمنح امتياز إضافي في ميزانية السنة
المالية ١٩٥٤ - ١٩٥٥ ؛

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام موظفى الدولة
والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية،
وعلى القانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن تعيين عمال القناة على درجات
بالميزانية ؛

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ بشأن
قصر التعيين في الوظائف الخالية للمستخدمين الخارجيين عن الهيئة وعمال
اليومية على عمال القناة ؛

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ بشأن
تعيين عمال القناة على درجات بالميزانية ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير الأشغال العمومية ؛

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - استثناء من أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار
إليه يعفى من شرط اجتياز الامتحان المنصوص عليه في المادة السادسة
الموظفون الحاصلون على دبلوم المدارس الحنافية نظام حديث أو على
دبلوم الزراعة المتوسطة الذين عيّنهم مصلحة المساحة في الدرجات الثامنة
الفنية المنشأة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٥ ؛

ولا تسرى في شأن هؤلاء الموظفين وكذلك الموظفين الذين عيّنهم
المصلحة المذكورة في الدرجات الثامنة المنشأة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٥
أحكام القانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه .

مادة ٢ - لا يسرى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من نوفمبر
سنة ١٩٥١ وفي ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ المشار إليهما على القياسيين
الذين عيّنهم مصلحة المساحة في وظائف المستخدمين عن الهيئة من الدرجة
الثانية المنشأة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر .

قانون رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٦

بمنح السيد حمدى عارف الجاعونى الجنسية المصرية

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣
وعلى القرار الصادر فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء
سلطات رئيس الجمهورية ،

وعلى المادة السابعة من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ بشأن الجنسية
المصرية المعدل بالقانون رقم ١٩٤ لسنة ١٩٥١ والقانون ٥٨٤ لسنة ١٩٥٣ ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ،

أصدر القانون الآتى :

المادة الأولى - بمنح السيد / حمدى عارف الجاعونى (الفلسطينى
الجنسية) ، الجنسية المصرية .

المادة الثانية - على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من
تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ما

صدر بديوان الرئاسة فى ٧ ذى القعدة سنة ١٣٧٥ (١٦ يونيو سنة ١٩٥٦)

وزير الداخلية وزير الداخلية
رئيس مجلس الوزراء جمال عبد الناصر حسين
زكريا محيى الدين ، بكاشى (أ.ح)

قانون رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٥٦

باستثناء مصلحة الجمارك من بعض أحكام القانون رقم ٢١٠
لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣
وعلى القرار الصادر فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء
سلطات رئيس الجمهورية ،

مادة ٢ - يضاف إلى المادة ٢٤ من المرسوم بقانون سالف الذكر
فقرة جديدة بالنص الآتى :

"ومع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد تنص عليها القوانين يعاقب بالحبس
مدة لا تجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تزيد على خمسين جنيها أو بإحدى هاتين
العقوبتين كل من خالف أحكام المادة ١ مكررا أو أبى أمام السلطة
المختصة أقوالا كاذبة أو قدم إليها أوراقا غير صحيحة مع علمه بذلك لتسهيل
حصوله أو حصول غيره على تأشيرة خروج تبيح له مغادرة الأراضى المصرية".

مادة ٣ - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به
من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ما

صدر بديوان الرئاسة فى ٧ ذى القعدة سنة ١٣٧٥ (١٦ يونيو سنة ١٩٥٦)

نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المواصلات رئيس مجلس الوزراء
(قائد جناح) جمال سالم جمال عبد الناصر حسين

وزير الأوقاف وزير العدل وزير الصحة العمومية
أحمد حسن الباقورى أحمد حسنى نور الدين طراف

وزير الزراعة وزير الخارجية وزير الإرشاد القومى
عبد الرزاق صدق محمود فوزى فتحى رضوان

وزير الأشغال العمومية وزير الشؤون البلدية والقروية
أحمد عبده الشرباصى (قائد جناح) عبد اللطيف محمود البغدادى

وزير التربية والتعليم وزير الداخلية
كمال الدين حسين ، صاغ (أ.ح) زكريا محيى الدين ، بكاشى (أ.ح)

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

حسين الشافى ، بكاشى (أ.ح)

وزير الدولة لشئون رئاسة الجمهورية ولشئون الإنتاج

(قائد جناح) حسن ابراهيم

وزير الدولة وزير الحرية

(قائممقام) أنور السادات عبد الحكيم حامر ، لواء (أ.ح)

وزير التجارة والصناعة وزير المالية والاقتصاد

محمد أبو نصير عبد المنعم القيسونى

وزير التامين

كمال رضوى استينو